

في ظل أجواء لا يسودها «الوفاق»..

جرعة الديزل.. ومستقبل علاقة البرلمان والحكومة

تلقي أجواء اللاتوافق بظلالها على الأوضاع المعيشية والاقتصادية للمواطن اليمني الذي بلغ حدًا يدعو للتدخل السريع وإيقاف شامل لمجمل الخطوات «الحكومية المسييسة» الساعية لفرص عقاب جماعي على الشعب في ظل ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة واستثنائية للغاية لا تحتمل - حسب اقتصاديين - أي إصلاحات من هذا النوع..

كتب/ بلوغ الحطايي

كما يستهلك ما يقارب ٢٠٪ من الاستهلاك العام للديزل فقط، ويؤكد اقتصاديون بأن ارتفاع سعر الديزل سيكون له ضرر كبير جدا، وسينكسر ذلك في زيادة العجز في الميزان التجاري وحرمان خزينة الدولة من العملات الصعبة، وبالتالي ينعكس على الوضع الاجتماعي بزيادة معدلات البطالة والفقر بين العاملين في الزراعة وتسريح الآلاف منهم إلى أرصفة البطالة لعدم القدرة على دفع أجورهم.

تسويق القرار..

وطالب اقتصاديون الحكومة بتبني آليات مبروسة لتسويق قراراتها لدى الفئة المستهدفة باختيار التوقيت المناسب حتى تضمن نجاحها..

واستخدام الأسلوب التدريجي في عملية الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وتجنب أسلوب الصدمة نظراً لانعكاساتها السلبية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما أعلنت وزارة الزراعة عن مصفوفة إجراءات تدعم معالجة الآثار السلبية لقرار رفع الديزل فقد وصفها اقتصاديون بالإجراءات طويلة الأجل فيما المزارع والمواطن اليمني يريد حلاً ومعالجة آنية.. موضحين بأن المزارع لن يستمر طويلاً حتى تتحقق مثل تلك الإجراءات الطموحة والتي تتعالج مشكلة عامة وليس مشكلة وأثرًا مباشرًا وخسائر ملموسة تنعكس أضرارها على المواطن في الزراعة والغذاء وغير ذلك..

بين الغش والنجاح

وفيما لا يزال الجدل البرلماني محتدماً والصخب الشعبي مستمراً إزاء قرار الحكومة وعملية الشد والجذب التي شابت علاقتها بالبرلمان منذ الوهلة الأولى أعاد البرلمان الاثنين الماضي تقرير اللجنة البرلمانية الزارعية المشتركة والقضية إلى البداية.. ففي الوقت الذي قال باسندوة أن فارق الزيادة سيذهب إلى الخزينة العامة للدولة نفى ذلك صخر الوجيبة وزير المالية، وأكد أن الدولة لم تستفد من رفع مادة الديزل ولن يصل إليها فلس واحد من الزيادة المذكورة.. ويعيد عن هذا وذلك.. يبقى المواطن والمزارع والصيد ضحايا جرعة قاتلة يجري تنفيذها بقوة البلطجة، على الرغم من الحكومة تعهدت بمكافحة شبيكة المصالح الذاتية ومنع التهريب ومحاصرة مهربي مادة الديزل غير أن ذلك مجرد هراء في ظل عدم قدرتها على حماية وتأمين الضخ والتصدير للنفط وهو ما سيبقي الباب مفتوحاً أمام شبكة المعتدين والمهربين والمخربين وناهي ثروات البلد، الأمر الذي سيبقي الباب مفتوحاً أمام جرعات زيادات سعرية لاحقة وإفقار متواصل للشعب..

وتزداد حدة الرفض للقرار في أوساط المزارعين والصيادين كونهم الأشد تأثراً من تسفوف وإصرار حكومة الوفاق على زيادة سعر الديزل..

وبهذا الخصوص أكد رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي الأخ محمد محمد بشير أن المزارع اليمني يرفض تلك الزيادة.. كما نرفض أية مكاييد حزبية على حساب المواطن أو المزارع اليمني..

وقال لـ«الميثاق»: إن إصرار حكومة الوفاق المضي في قرارها برفع جزء من دعم الدولة على مادة الديزل يعد عقاباً للمزارع اليمني الذي تكبد خسائر كبيرة خلال الأزمة..

محمد بشير:

قرار الحكومة

بزيادة سعر الديزل
عقاب للمزارع اليمني

الآلاف من المزارعين سيتحولون إلى
أرصفة البطالة بسبب جرعة الديزل



تصعيد احتجاجي..

> وعلى الرغم من مسار التصعيد للفعاليات الاحتجاجية التي وصلت مجلس النواب بتعليق جلساته الأسبوع كامل غير أن حكومة الوفاق برئاسة المشرك تصر على المضي في قرارها القاضي برفع سعر اللتر الديزل من ٥٠ ريالاً إلى (١٠٠) ريالاً بنسبة ١٠٠٪، وهو ما اعتبره قانونيون واقتصاديون مخالفاً للقوانين ومتجاوزاً للمهام المطلوب إنجازها من الحكومة.. وبغض النظر إذ كان من المفترض أن يتم مناقشة زيادة سعر مادة الديزل على مستوى الحكومة ثم البرلمان ثم إقراره واعتماده، لكن الحكومة تجاوزت كل ذلك ونفذته مباشرة دون الرجوع لأي من تلك السلطات التشريعية والدستورية كالبرلمان ورئيس الجمهورية.. ما يعني أنه قرار باطل ينبغي رفضه، وهو ما بدأ بانتهاجه بعض المزارعين والاتحادات والنقابات المهنية المنضوين تحت لوائها حيث تواصلت الفعاليات الاحتجاجية المنددة بقرار حكومة الوفاق..

المزارعون والصيادون يطالبون مجلس النواب باعتباره المرشح لكل القرارات وقوانين البلاد بإيقاف تلك الجرعة الظالمة التي أضافت أعباء جديدة على كاهل المزارع والمواطن اليمني بشكل عام..

كما ناشدوا الأخ عبديبه منصور هادي رئيس الجمهورية بوقف مثل تلك القرارات الظالمة التي لا تخدم المواطن والوطن خصوصاً في هذه المرحلة العصيبة التي لا تحتمل المزيد من الأنشطة الاحتجاجية التي تقف ضد مسيرة البناء والانتقال بالبلد إلى بر الأمان ومرحلة الاستقرار التنموي الشامل.

خلاف برلماني..

البرلمان بأغلبيته وقف ضد تلك الزيادة.. وأكد برلمانيون أنهم لن يسمحوا بأي أعباء جديدة تصيف معاناة المواطن.. وسعى البرلمان الشهر الماضي لتعليق جلساته لعدم حضور حكومة الوفاق ووزرائها من متعالي الأزمات ومشغلي نيران الفتن، في المشترك، لجلسته المخصصة للاستماع لتبريرات الحكومة في اتخاذ قرار رفع سعر الديزل التي أرهقت كاهل المواطن اليمني أثناء الأزمة السياسية الطاحنة بسبب انعدام المشتقات النفطية والاعتداءات الإرهابية التي طالت أنبوب نفط صافر، كما قال وزير النفط هشام شرف، وهو ما كبد الوطن خسائر اقتصادية باهظة تقدر بمليار وخمسمائة مليون دولار جراء الأعمال التخريبية.

في الوقت الذي اعتبره اقتصاديون قراراً عديماً وسيخلق سوقاً سوداء لدى أصحاب المحطات على نفس النموذج الذي شهدناه أثناء الأزمة العام الماضي.. وأكد رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي أن القرار فيه إجحاف وسيؤدي إلى زيادة أعباء المزارعين حيث تمثل الزيادة عبئاً جديداً فوق طاقاتهم وبالتالي انعكاسها على المواطن البسيط ستكون وخيمة.

وقال بشير: يفترض أن تكون أعمال الحكومة كحكومة إنقاذ يتطلع الناس أن تسهم في التخفيف من معاناتهم وخسائرهم التي تكبدها طيلة أكثر من عام ونصف وبالذات المزارعون الذين تعرضت محاصيلهم ومزارعهم للتلف التام نتيجة انعدام مادة الديزل وارتفاع أسعارها ولم تقدم الحكومة حينها أو اليوم أي دعم أو مساعدة لتجاوز الأزمة وأثارها.. بل سارعت إلى رفع سعر الديزل بدلاً من الاتجاه نحو التعويض عن الخسائر والأضرار البالغة والتي تصل قيمتها إلى (٢.٥) مليار ريال أي (١.٥) مليون دولار.

الجدير بالذكر أنه يعمل في القطاع الزراعي ٥٢٪ من إجمالي القوى العاملة وبعد أحد أهم القطاعات الانتاجية ومساهمة بين ١٠-١٥٪،



رجح مصدر مسئول بوزارة الأوقاف والإرشاد حرمان

ثمانون ألف معتمر يعني هذا العام من أداء مناسك

العمرة نتيجة استمرار إغلاق السفارة السعودية في

صنعاء وقنصليتها في عدن، موضحاً أن مساعي كثيرة بذلت من قبل السلطات اليمنية والجهات المعنية بالبحر والعمرة لإعادة فتح السفارة السعودية في صنعاء

بسبب اغلاق السفارة السعودية

حرمان حوالي 80 ألف معتمر يمني من أداء مناسك العمرة

الوكالات، وحرمان أكثر من (١٠) آلاف شخص من اليمنيين من فرص العمل في المملكة شهرياً، وإجمالي (١٢) ألف معتمر يمني شهرياً.

وناشد الاتحاد اليمني للسياحة قيادة المملكة العربية السعودية وعلى رأسها العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز وولي عهده سلمان بن عبدالعزيز ووزير الخارجية سعود الفيصل، بإعادة فتح القسم القنصلي بصنعاء وعدن، معبراً عن ثقته بمدى حرص القيادة السعودية على مصالح أبناء الشعب اليمني وكل ما فيه خيرهم

وفي ذات السياق أكد رئيس دائرة الجزيرة والخليج في وزارة الخارجية اليمنية عبدالرحمن الشرعي أن إغلاق ابواب السفارة السعودية بصنعاء منذ شهر امام المراجعين جاء نتيجة الحادث الذي تعرض له نائب القنصل السعودي عبدالله الخالدي من عملية اختطاف في عدن.

موكداً أن جهوداً كبيرة تبذل في سبيل تحرير نائب القنصل السعودي المختطف من أجل إعادة فتح ابواب السفارة امام كافة المراجعين.

ونوه الشرعي، ان هناك اضراراً حقيقية لحقت بالناس جراء اغلاق السفارة، مشيراً إلى ان المدة لن تطول في الاغلاق خاصة وان هناك انتصارات كبيرة للجيش اليمني ضد القاعدة ويمكن تحرير الدبلوماسي السعودي من الاختطاف قريباً وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه.

من جانبه، قال محمد المهلا مدير عام الغرفة التجارية الصناعية بالعاصمة صنعاء إن خسائر كبيرة تكبدتها اليمن جراء قرار اغلاق السفارة السعودية بصنعاء.

وأوضح المهلا لوكالة أنباء (شينخوا) ان قرار اغلاق السفارة السعودية بصنعاء كبد رجال الأعمال اليمنيين خسائر كبيرة والحق اضراراً اقتصادية كبيرة بالبلاد.

وحسب المهلا، فإن اغلاق السفارة كانت له تبعات كبيرة على رجال الاعمال والشركات التجارية، حيث تم الغاء مشاركة عدد من الشركات ورجال الاعمال في المعارض بالمملكة وقد تم دفع رسوم مقابل ذلك.

وكان آخرها الاعتصام الذي نفذه قطاع الحج والعمرة في الاتحاد اليمني للسياحة والذي شارك فيه المئات من العاملين في وكالات السياحة والسفر والحج والعمرة أمام مجلس رئاسة الوزراء، تنديداً لاختطاف نائب القنصل السعودي، ومطالبة الحكومة القيام بواجبها ومضاعفة الجهود من أجل تحرير القنصل السعودي وعلى الصعيد الرسمي بعث وزير الخارجية في حكومة الوفاق الدكتور أبو بكر القربي برسالة خطية لنظيره السعودي، تضمنت مناشدة مواطنين يمنيين بفتح القسم القنصلي في سفارة المملكة بصنعاء وعدن، معرباً عن أمه في أن تلقى المناشدة الاستجابة من العاهل السعودي وولي عهده، غير أن كل هذه المحاولات لم تجد نفعا حتى الآن.

وقال المصدر المسئول بوزارة الأوقاف إن إعادة فتح السفارة يتطلب تواصل قيادة الدولة ممثلة بفخامة الأخ عبديبه منصور هادي رئيس الجمهورية بأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية الشقيقة لإصدار توجيهاته بإعادة فتح سفارته في صنعاء.

هذا وكان قطاع الحج والعمرة في الاتحاد اليمني للسياحة قد أعلن مؤخرًا في مؤتمر صحفي أنه تكبد خسائر كبيرة، وأصيب بالشلل التام نتيجة استمرار إغلاق السفارة السعودية باليمن وقنصليتها في صنعاء وعدن، والذي مضى عليه حوالي ثلاثة أشهر اثر حادث اختطاف نائب القنصل السعودي في عدن عبدالله الخالدي من قبل عناصر القاعدة بمحاطة أبين.

وقال: «نحبر عن إدانتنا واستنكارنا لهذا الفعل الإرهابي الجبان الذي يتنافى كلياً مع المبادئ والتوابت الدينية لشعبنا اليمني العظيم، ونؤكد تضامننا الكامل مع الأشقاء في سفارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وقنصليتها في صنعاء وعدن».

وطالب كافة الأجهزة المختصة بوزارتي الداخلية والدفاع الاضطلاع بواجبها في ملاحقة الجناة وبذل أقصى الجهود لإطلاق سراح الدبلوماسي السعودي المختطف، وأن يكون ذلك على رأس أولوياتها نظراً لما يترتب على هذه الجريمة من إساءة وتشويه للوجه الحضاري المشرق الذي عرفت به اليمن ويتفاخر به كل اليمنيين.

موضحاً أن (٢٧) وكالة سياحية تعمل في قطاع الحج والعمرة وتشيرة العمل تعرقلت تصريحاتها النهائية بسبب اختطاف القنصل السعودي، من إجمالي (٩٥) وكالة تعاقدت مع الجانب السعودي، وتمكنت (٦٨) وكالة فقط من التصديق على العقود قبل إغلاق السفارة.

وحذر قطاع الحج والعمرة من أن استمرار الوضع الراهن قد يؤدي إلى تسريح (١٦٤٠) موظفاً يعملون في

4 مليارات دولار خسائر تفجير أنبوب النفط

وزير النفط والمعادن: إعادة عمل خط أنبوب مأرب- رأس عيسى قريباً

أصدرته شركة توتال - حصلت عليه «الميثاق» - إن استثمارات وخبرات توتال التي توجها للقطاع «١٠» قد رفعت الإنتاج بشكل ملحوظ وجعلت من القطاع «١٠» الوحيد الذي يزيد فيه الإنتاج. وأضاف «أني على يقين بأن توتال تستغل تسهم في العملية التنموية في اليمن، ولا شك أن تلك الجهود ستعزز مكانتها كونها شركة قادرة على القيام باستثمارات كبيرة وجديدة في البلاد».

موضحاً أن تعافي الاقتصاد اليمني يعتبر على درجة كبيرة من الأهمية من أجل التغلب على الأزمة حيث يحدّد برنامج الحكومة بوضوح أهمية دور قطاعي النفط والغاز في عملية إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقال: «إننا نسعى إلى جذب المزيد من الاستثمارات البترولية وتنبؤاً توتال في اليمن الريادة حالياً في محافظة الاستثمارات الأجنبية في البلد. لقد وضعت توتال ثققتها في اليمن كوجهة لاستثمارات كبيرة، وقد تجلى ذلك في الأعوام الأخيرة بإنشاء مشروع الغاز الطبيعي المسال الذي يعتبر أكبر استثمار اقتصادي وصناعي في اليمن».

وأشار إلى أن وزارة النفط قد دخلت منذ عقود في علاقات مع شركة توتال وتقوم هذه العلاقة طويلة الأمد على المصالح المشتركة وتدعمها بقوة العلاقات التاريخية العميقة بين اليمن وفرنسا.

وكان رئيس دائرة الشرق الأوسط في مجموعة توتال أنرو بروبوك والنائب الأول لرئيس الاستكشاف والإنتاج لشئون الغاز الطبيعي المسال في المجموعة لورنت موريل قاما بزيارة مؤخرًا إلى صنعاء والتقىا الرئيس عبديبه منصور هادي الذي أشار إلى أن توتال منحت أفضلية استثنائية وذلك لمكانتها الفنية والاقتصادية وبناءً على العلاقات الاقتصادية العميقة والمتطورة بين اليمن وفرنسا.

ووجدت رئيس دائرة الشرق الأوسط «التزام توتال الراخ تجاه اليمن وبذل جهود متواصلة لتعظيم إيرادات خزينة الدولة والتي بلغت خلال العام الماضي ملياري دولار، حققته الأنشطة الإنتاجية التي تنفذها توتال في القطاع «١٠» ومشروع الغاز الطبيعي المسال».



ظرف كانت فيه أسعار الغاز عالمياً متدنية. وأوضح أن الفترة القادمة ستشهد ترتيبات وإعداداً للفترة ما بعد ٢٠١٤ بناءً على الاتفاقية الخاصة بالغاز الموقعة سابقاً، التي تنص على مراجعة أسعار الغاز مع الشركة الكورية في عام ٢٠١٤ للحصول على أسعار أفضل بكثير من الأسعار الحالية، بالإضافة إلى إجراء مفاوضات مع شركة توتال ووجي بي إس لتحسين سعر الغاز اليمني بهدف تحسين مصادر دخل بلادنا من الغاز والنفط.

قال وزير النفط والمعادن المهندس هشام شرف

عبدالله إن الوزارة بصدد عمل الإجراءات اللازمة

لإصلاح وإعادة فتح خط أنبوب مأرب- رأس عيسى

المغلق منذ قرابة العام والنصف مخلفاً خسائر تقارب أربعة

مليارات دولار بسبب عدم تصدير النفط في ظل أسعار

عالمية تعتبر جيدة.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وأعرب شرف- لدى عودته إلى صنعاء بعد مشاركته في اجتماع مجلس إدارة الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، بالعاصمة الفرنسية باريس- عن أمه في تعاون الجميع لدعم الإجراءات التي سيتم اتخاذها قريباً لإصلاح وإعادة فتح خط الأنابيب وإعادة الاستفادة منه.

وأشار إلى أن الوزارة تقوم بكل الجهود اللازمة وفي إطار توجيهات القيادة السياسية لتحسين أسعار الغاز اليمني التي وقعت سابقاً في

وتتفاخر به كل اليمنيين.

وتتفاخر به كل اليمنيين.